

العدد 51

نوفمبر - ديسمبر 1980

الثنى 2.50 ف

الإختيار الثوري

ابراهيم الاشقر



وازن بلقاسم



السفيني محمد



الحسين المانوزي



ما هو مصير المناضلين المختطفين؟



هنيئاً
للدفع
أحمد بن بلة

سلسلة الديمقراطية بين المفاهيم
الغربية والمناهات
الأصلية

اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

نماذج في راس قائمة المطالب السعوية

أخبرنا بأنهما تفارقا سنة ١٩٧٤، حيث اتجه كل منهما الى حيث لا يعلم، على متن سيارة جيب دون أن يعلم أنه مكث في دائرة سيدى بنور زهاء ثلاث سنوات.

... "لهذا أتساءل سيدى الوزير ما مصير زوجي المبرى؟ ما مصيره. هل قضى نحبه؟ فقد تفألت سيدى الوزير وتفاأل أطفالى المتشردون، وتفاأل الناس معي بعد العفو الملكي الاخير على المحكومين، غير أن للتفاؤل والصبر حدودا.

انني أناشدكم بما يخوله لكم القانون لتتدخلوا في قضيتي لاطلاق سراح زوجي وأب أطفالى. وتقبلوا سيدى من أم معذبة وزوجة حائرة أخلص التحيات.

الامضاء: فاطمة بنت ابراهيم

...

● أنا الموقعة أسفل زوجة الياس محمد بن علي بولحية الطاطي المعتقل في الدار البيضاء سنة ١٩٦٣، ومنذ ذلك الحين لم نجد له خبرا نطمئن اليه، ولا عثرنا له على أثر يدل على حياته أو مماته باستثناء اشاعات نسمعها فينة بعد أخرى، مرة تبعث على الامل ومرة تبعث على اليأس، ثم سرعان ما تتبخر ويبقى الغموض أمامنا على مصير زوجي هل هو ما زال على قيد الحياة أم لا الى أن سمعت بخبر العفو الملكي الاخير في شأن المعتقلين والمغتربين السياسيين، ذلك العفو الذى أدخل السرور على قلوب جميع المغاربة الذين يحبون الخير لبلادهم ويسعون لتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة أعداء وحدتنا الترابية، وخاصة العائلات التي هي في مثل وضعيتي، فانتعش الامل، وأطلق سراح

● ... "اني أم لعشرة أطفال، اعتقل زوجي وازان بلقاسم من فكيك في ١٧/٤/١٩٧٣. مخازني بدائرة فكيك تحت رقم ٥٦/٧٢٧ م. ب. وسيق الى السجن المدني بالقنيطرة تحت رقم ١٨٣٥٣.

حوكم بالمحكمة العسكرية مع مجموعة من المعتقلين، وصدر في حقه الحكم بالبراءة حسب ما ثبت في الحكم الجنائي تحت عدد ١٧٨٤/٨٧٥٤ الصادر بتاريخ ٣٠ غشت ١٩٧٣، ضمن المجموعة المبرأة والتي لم يطلق سراحها فور اصدار الحكم مع العلم أن هذه المجموعة أعيد النظر في حقها سنة ١٩٧٦، ومنذ التاريخ الاول والثاني لم يظهر له أثر لحد الان.

وقد كتبنا الى سيادتكم عدة رسائل مضمونة كان من ضمنها: الاولى بتاريخ ٢٨/٥/٧٦ تحت رقم ٣٥٥. والثانية بتاريخ ٧٨/٨/٤ تحت رقم ٩٣٧. والثالثة بتاريخ ٨٠/١/٤ تحت رقم ٥٠٤. والرابعة بتاريخ ٨٠/٢/٢٩ تحت رقم ٢٠٣.

الرسالة الاولى والثانية كانتا بمثابة استفسار عن مصير زوجي وازان بلقاسم وابن عمه وازان حمو. نفس العمل ونفس المقرر. هذا الاخير أطلق سراحه مؤخرا (يوليو ٧٩)، من دائرة سيدى بنور، وقد كاتبنا السيد المفتش العام للقوات المساعدة برسائل مماثلة دون أن نتوصل منكم ولا من هذا الاخير بأى اشارة أو توضيح. وزيادة على ذلك فقد قمنا بمحاولات قصد الاتصال بسيادتكم فلم نحظ الا بمقابلتين يائستين مع بعض مساعدكم في وزارتكم والمفتشية العامة للقوات المساعدة.

ونشير لكم بأن ابن عمه المذكور

ننشر في هذا العدد رسالتين من زوجتي المناضلين وازان بلقاسم والياس محمد بولحية. لقد اختطف المناضل وازان سنة ١٩٧٣، ولا يزال مصيره مجهولا حتى اليوم. أما المناضل الياس محمد المدعو "بولحية" فلقد تم اعتقاله سنة ١٩٦٣، ومنذ ذلك الحين لم يظهر له أثر.

وجاءت الرسالتين ضمن الاستفسار عن أحوال هذين المناضلين وعن مصيرهما. وكما سبق أن أثرنا قضية المناضلين المختطفين والمجهولين المصير لحد الان مثل المانوزى الحسين والاشقر ابراهيم، نثير من جديد عن طريق هاتين الرسالتين مصير هذان المناضلان وكذلك قضية المناضل الشاب السفيني محمد الذى تم اعتقاله سنة ١٩٧٤، والذى لم يقدم لاية محاكمة ولا يزال مصيره مجهولا هو الآخر.

الفوج الاول والثاني وانتظرت بفارغ الصبر من يبشرني باطلاق سراح زوجي منذ اليوم الاول الذى سمعت فيه بصدر العفو الملكي الكريم، ولكن لحد الساعة - يا معالي الوزير، ما زلت أنتظر وما زلت أعلل النفس بالامال والاماني، وذلك ما حملني أن أكتب الى معاليكم هذه الرسالة الاستفسارية عن مصير زوجي ومتمثلة بقول الله عز وجل في قصة سيدنا يوسف عليه السلام (لا تياسوا من روح الله، انه لا يياس من روح الله الا القوم الكافرون).

ان زوجي محمد بولحية قد قضى أيام شبابه كلها في الحركة الوطنية منذ أوائل الاربعينات، وهو من المقاومين الأوائل في الدار البيضاء، ومن رجال جيش التحرير في الصحراء المغربية الذين قاموا بواجبهم الوطني وساهموا في تحرير البلاد من الاستعمار البغيض.

ولاجل هذه الاعتبارات النضالية والانسانية كان أملي وطيد في أن ينال عويلي وبكائي وندائي الانساني عناية واهتمام السيد الوزير الاول وزير العدل حتى يطلق سراح زوجي ان بقي في الحياة.

وفي انتظار ذلك أرجو أن تتفضلوا بقبول تحياتي وتقديرى.

ضحية أخرى

أربع سنوات من المعاملة الانسانية والتعذيب الوحشي داخل سجون النظام، كانت نتيجتها وفاة المناضل الخبشي محمد.

لقد كان الشهيد ضمن المجموعة التي تمت محاكمتها في غشت ١٩٧٣، بالدار البيضاء حيث حوكم بعشر سنوات سجنًا. وفي نوفمبر ١٩٧٧، أطلق سراحه مع سبعة مناضلين من نفس المجموعة. لكن آثار الاعتقال وتراكم المصاعب المادية والمعنوية منذ تاريخ اعتقاله، أدت به الى الانهيار العصبي الذى دفعه الى وضع حد لحياته.

في هذا الصدد بعث رفاقه

الذين لا زالوا رهن الاعتقال منذ ١٩٧٣، رسالة يعبرون فيها عن مدى الحزن والاسى الذى يملأ قلوبهم وعن تعازيهم لاهله ورفاقه.

ونحن اذ نقف اجلالا أمام روح الشهيد، نواسي عائلته في هذا المصاب، ونحمل النظام الرجعي مسؤولية هذا الحدث الخطير الذى أودى بحياة المناضل الخبشي والذى يتهدد العشرات من المناضلين سواء الذين أفرج عنهم أو الذين لا زالوا قابعين في زنازن النظام.

نداء الى رأى العام الوطني والدولي

نحن عائلات المعتقلين السياسيين بالسجون الثلاثة: المركزى والمدني بالقنيطرة والمدني (لعلو) بالرباط، نشير انتباه رأى العام الى الاوضاع الصحية التي ما انفكت تزداد استفحالا لابنائنا وبناتنا، فزيادة على الامراض العامة التي تنخر الجميع وأبرزها المرض العقلي الذى أصاب ابنينا أشديني، وأبو حسن، والاضاع التي أصبح عليها أبناؤنا وبناتنا بالسجن المدني بالقنيطرة حيث حرما من الزيارة المباشرة كما حرما من الحمام منذ ١٠ أشهر، يضاف اليوم: - اهمال الحالة الخطيرة التي يوجد عليها ابننا بن الصغير عبد الهادي الموجود حاليا بمستشفى السويسي بالرباط، هذه الحالة التي جاءت نتيجة ما تعرض له على يد البوليس أثناء وجوده في مركز الشرطة واهمال حالته خلال مقامه بالسجن المدني بمكناس، مما أدى الى تدهور حالته الصحية والى ضرورة اجراء خمس عمليات جراحية على معدته وأمعائه في ظروف لا تتعدى الشهرين، ولا زالت حياته مهددة لحد الان، حيث لا يقوى على القيام بأية حركة. - اهمال حالة ابننا مداد محمد، الموجود هو الآخر بنفس المستشفى، والذي نقل اليه لاجراء عملية جراحية على الامعاء، حيث ما زال ينتظر الطبيب أسبوعين مع أن حالته جد متدهورة.

هذا دون الكلام عن الظروف التي تمر فيها الزيارة في المستشفى حيث لا يسمح بالدخول الا لفرد واحد من العائلة ولمدة جد قصيرة زيادة على منع الكتب والمجلات.

اننا اذ نهيب بالرأى العام للتضامن معنا ومع أبنائنا من أجل انقاذ حياتهم، نلفت انتباهه الى أن هذه الحالة لا تؤكد فقط استمرار وجود المعتقلين السياسيين في المغرب، بل استمرار هذا الوجود واستمرار الاهمال والتماطل في انقاذ حياتهم.

واذ نشير كذلك الى هذه الحقائق نعيد تأكيد مطلبنا ومطلب كل جماهير شعبنا ومطلب القوى السياسية الديمقراطية التي ساندتنا ألا وهو: اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المغتربين والمنفيين.

عائلات المعتقلين السياسيين

توصلت الجريدة في الشهر الماضي، من السجن المركزى بالقنيطرة، ببيان موقع من طرف مائة وخمسة مناضلا. وفي ما يلي نص البيان:

تحل يومه الاربعاء ٢٩ أكتوبر ١٩٨٠، الذكرى الخامسة عشرة للاغتيال الشنيع الذى تعرض له المناضل المهدي بنبركة. اننا نحن المعتقلين السياسيين الموقعين أسفله اذ نحیی هذه الذكرى فانما نعبر بذلك عن ادانتنا واستنكارنا للاغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية التي يتعرض لها مناضلو الشعب المغربي متضامنين في نفس الوقت مع عائلة الشهيد ومع الحركة الجماهيرية وقواها المناضلة في نضالها ضد أشكال القمع والاضطهاد ومن أجل انتزاع الحريات الديمقراطية وكل حقوق شعبنا.

المعتقلون السياسيون بالسجن المركزى بالقنيطرة
١٠٥ توقيعاً

في ذكرى الشهيد (المهدي بنبركة)

نظمت جريدة الاختيار الثوري يوم السبت ٢٥ أكتوبر، مهرجانا لاحتفاء الذكرى الخامسة لاختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة. وقد تميز هذا المهرجان بالعروض الهامة والنقاش الذي دار حولها، والذي جسد نوعية الاهتمامات لدى الجمهور المغربي حول قضايا الثورة بالمغرب واشكالياتها في الظرف الراهن. وقد كانت بداية المهرجان، بعد دقيقة صمت ترحما على أرواح شهداء شعبنا، مع كلمة مندوب منظمة التحرير الفلسطينية ببروكسيل الذي ألقى كلمة هامة خلفت صدى ايجابيا طيبا. وفي ما يلي النص الكامل لهذه الكلمة:

ولا زالت تتعرض لاشرس حملات التصفية والابادة التي تشنها القوى الامبريالية والصهيونية وعمالها في المنطقة، لن ننسى أن الشهيد بن بركة كان من أوائل المناضلين العرب الذين تبنا أفكار ومبادئ الثورة الفلسطينية في بداية انطلاقها بقيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وحملها وسط أعاصير المعارضة العربية والدولية، وعرضها أمام مؤتمرات اقليمية ودولية شتى، كالمؤتمرات الإفريقية، والاسوية وغيرها، وعمل على مساعدة وتسهيل مهمات قيادة ثورتنا في شتى الميادين السياسية والديبلوماسية..

نقف اليوم لنتأمل الماضي القريب، حتى ننظر الى الحاضر الذي يتفجر ثورات وحركات نضالية في كل القارات، وحتى ندرك أن بذور الثورة والفكر الثوري التي غرسها هؤلاء الابطال التاريخيين قد أثمرت وحققت الاستقلال لكثير من شعوب العالم الثالث، ولا زالت تترعرع في شتى بقاع العالم، بالرغم من المناورات والمؤامرات وممارسة شتى أنواع القمع والارهاب والسيطرة. فكما انتصرت ثورات شتى في افريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا، ستنتصر ثورتنا الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في داخل الاراضي المحتلة وخارجها، وستنتصر كل حركات التحرر وقوى التقدم في العالم العربي وفي العالم الثالث..

عهدا لشهيدنا بن بركة، ولكل الشهداء الذين تساقطوا ولا زالوا يتساقطون على امتداد الارض العربية وبلاد العالم الثالث، أن تظل صورته ونضالاته وتعاليمه في ضمائرنا ووجداننا، على طريق النضال الطويل والشاق، وعلى درب مسيرة التحرر التي مهما طالّت وواجهت من عراقيل ومصاعب، فانها لا بد أن تنتصر.

وانها لثورة حتى النصر
مكتب منظمة التحرير الفلسطينية
ببلجيكا

الشجاعة التي لعبت دورا قياديا ثوريا لحركات التحرر ليس في المغرب العربي والمشرق العربي فحسب، ولكن في العالم الثالث كله، الى جانب تأثيراته الفعالة في الاوساط الديمقراطية والتقدمية في أوروبا.. وهذا ما حدا بالقوى الامبريالية وعمالها أن تخطط بكل ما تملك من أجهزة ووسائل مختلفة لاقتراف جريمتها، بالتخلص من المناضل المهدي بن بركة.

أيتها الاخوات، أيها الاخوة..

لقد اغتالوا بن بركة، واغتالوا تشي غيفارا، وقبلهما لومومبا، وغيرهم كثيرين، ولكننا نرى جميعا أنهم أخطأوا في تصوراتهم واهدافهم لانهم لم يستطيعوا أن يغتالوا الشعوب الثائرة المناضلة التي اقتدت بتعاليم وأفكار تلك الشخصيات التاريخية التي لم تمت في وجدان وضمائر شعوبنا في العالم الثالث..

أيتها الاخوات، أيها الاخوة..

اننا كثرة فلسطينية تعرضت

أيتها الاخوات، أيها الاخوة..

أعتقد أنه من الواجب علينا في الذكرى الخامسة عشرة لاغتيال المناضل المهدي بن بركة، أن نلقي نظرة سريعة على الخريطة الجغرافية السياسية لما اصطلح على تسميته بالعالم الثالث، حتى ندرك عنف الصراع الذي يحتدم ويشتعل في أرجائه، بين الشعوب التي هبت لتحقق حريتها واستقلالها وبناء مستقبلها، وبين القوى الامبريالية وعمالها، التي ما انفكت تعمل على احكام قبضتها على شعوب العالم، والسيطرة على مقدراتها وثرواتها.

ان نظرة سريعة الى صفحات الماضي القريب، تضعنا أمام رموز تاريخية هامة لعبت أدوارا قيادية رائعة في تحريك جماهير العالم الثالث، وعملت على توعيتها وتوجيهها الى شتى طرق النضال السياسي والاقتصادي والعسكري والنقابي.

اننا ندرك حقيقة تاريخية عندما نقول أن الشهيد المهدي بن بركة كان أحد هؤلاء الرموز

العمال المغاربة يرفضون اصواتهم من باطن الأرض

في الشهر الماضي شن العمال المغاربة بمناجم الفحم في شرق فرنسا اضرابا غير محدود للمطالبة بمجموعة من حقوقهم. وقد التحق بهم فيما بعد العمال المغاربة الذين يشتغلون هم الآخرون في مناجم الشمال. لقد عرف انتاج الفحم بفرنسا أزمة خانقة نظرا لارتفاع تكاليف استخراجها من باطن الأرض. ولهذا السبب لجأت الشركات المشرفة على استغلال الفحم، إلى تشغيل عدد كبير من العمال المغاربة حيث يكلفونها أقل مما يكلفها العمال الفرنسيون. وكان في اعتقادها أن هؤلاء العمال المغاربة، بحكم جهلهم لقوانين الشغل، إضافة إلى ظروف وشروط تشغيلهم، سوف يكونون تحت رحمتها.

هكذا، منذ سنة ١٩٧٥، يوجد ما يقرب من ٣٥٠٠ مغربي في مناجم الشمال (بادكالي) وحوالي ١٢٠٠ في شرق فرنسا (اللورين). وجلهم يشتغلون في باطن الأرض كحفارين، دون أية إمكانيات للتطور المهني، وهم الوحيدون الذين لا يتمتعون بالحقوق الممنوحة لعمال المناجم بحكم توأطى السلطات المغربية مع إدارة الشركات:

x عقدة شغلهم محدودة المدة: ثمانية عشر شهرا في البداية، وبعد رجوعهم إلى المغرب لمدة أربعة أشهر، تجدد العقدة لمدة سنتين حسب الحاجة، وبشرط أن تكون حالتهم الصحية جيدة. ويتضح هنا أن إدارة الشركات كانت تستهدف عن طريق التحكم في يد عاملة رخيصة وطبعة للغاية، التراجع شيئا فشيئا عن مكاسب كافة العمال المنجميين. x ليس لهم الحق في تعويضات التقاعد والضمان الاجتماعي.

x ليس لهم الحق في تجديد عقدة العمل في حالة حادثة شغل أو مرض.

x التعويضات العائلية ضئيلة بالمقارنة لما يحصل عليه رفاقهم الآخرون.

x ليس لهم الحق - إلا نادرا - في بعض المكافآت.

x ليس لهم الحق في الامتيازات التي يخولها قانون عامل المنجم: تعويضات العطلة والتدفئة (الفحم) والسكن...

فهؤلاء المغاربة يسكنون في بيوت خشبية قزمية، كل اثنين أو ثلاثة منهم في بيت لا تتجاوز مساحته عشرين مترا مربعا، مقابل أداء كراء شهري قدره ستين فرنك فرنسي لكل واحد. هذا في الوقت الذي يسكن فيه جل العمال الآخرون بالمجان في مباني تابعة للشركات المنجمية.

فعن طريق نهج هذه السياسة الاستغلالية تجاه عمالنا المهاجرين، حققت الشركات المعنية أرباحا طائلة لا تقل سنويا عن عشرين مليون فرنك.

وحسب علمنا، فإنه قد تم فسخ ثلاثمائة عقد للعمال المغاربة منذ ١٩٧٥، بسبب مرضهم، وأرجعوا إلى المغرب، جلهم دون أدنى تعويض، ومن بينهم من توفي من جراء المرض الذي يصيب عادة عمال الفحم والذي يدعى بـ"السيليكوز"، وهذا ما حدث للمواطن المغربي محمد الغزواني الذي توفي بعد ثمانية أيام من إرجاعه إلى المغرب. زد على ذلك عدد من المغاربة الذين قتلوا داخل المناجم بسبب أحداث الشغل أو لأسباب أخرى، ومنهم على سبيل المثال محمد قاطة، ومحمد الصغير.

لقد بدأ النزاع بين العمال

المغاربة والشركات المذكورة بعدما حجزت هذه الأخيرة جزءا من أجور خمسمائة عامل عادوا متأخرين من عطلتهم بالمغرب، كثرمن لتذكرة الطائرة التي يتلقونها كل سنة. وتحول الصراع إلى نضال شامل، حيث طالب العمال بحقوقهم في الحصول على "قانون عامل المنجم"، وباقي حقوقهم التي هضمت حتى اليوم. وقد دام هذا الإضراب أكثر من ثلاثة أسابيع، وتوج بمظاهرة محلية ومظاهرة مركزية بباريس نظمتهما نقابة السي جي تي، كما رافق ذلك إضراب تضامني لمدة أربعة وعشرين ساعة لكل عمال المناجم.

وأمام صمود العمال ووحدتهم استغاثت إدارة الشركات بالسلطات المغربية لاختتام الإضراب. لقد عودتنا الحكومة المغربية على اتخاذ موقف المتفرج بخصوص وضعية عمالنا المهاجرين. فلم تحرك ساكنا طوال هذه السنوات كلها للدفاع عن حقوق عمال المناجم. بل بالعكس، فقد تواطأت مع الباطرونات وسخرت كل وسائلها وخاصة الوداديات البوليسية والقنصليات المحلية لتهديد العمال المضربين وحثهم على استئناف الشغل بالشروط التي تضعها إدارة المناجم. وهكذا أقدمت السفارة المغربية على امضاء محضر اتفاق مع إدارة الشركات، على ظهر العمال المضربين، سيحصل بمقتضاه العمال المغاربة على قانون عمال المناجم بعد انتهاء عقدتين محدودتين في المدة.

ويبقى معرفة ما هي أبعاد هذا الاتفاق الذي أبرم في غياب النقابات العمالية. وهل بالفعل سيُعترف للعمال المغاربة بكل حقوقهم مثل باقي العمال؟

كيفما كان الحال، فقد أظهر هذا الإضراب وضع عمالنا في المهجر وتعرضهم للاستغلال الفاحش وعدم توفرهم على أية ضمانات. لكن بالمقابل أبرز هذا الإضراب البطولي مدى كفاحيتهم واستعدادهم للتضحية دفاعا عن حقوقهم، كما أكد على أنه بتلاحم العمال المغاربة ووحدتهم وتضامنهم مع بقية رفاقهم العمال، يمكن تحقيق الانتصارات والحد من سياسة الاستغلال وعواقبها.

الولايات المتحدة :

نحو تعزيز

الأنظمة الرجعية

في العالم

ان نتائج الانتخابات الامريكية التي أسفرت على فوز المرشح الجمهوري، لا تختلف عن سابقتها، من حيث أنها لا تغير في شيء من طبيعة النظام الأمريكي الذي يبقى نظاما رأسماليا امبرياليا، سواء كانت ادارة البيت الابيض "ديموقراطية" أو جمهورية. فكل الحزبين يدافع على المصالح الاحتكارية والامبريالية ويعمل على توسيع هيمنتها عبر العالم.

ولتبيان هذه الحقيقة، تكفي الإشارة الى أن الرئيس كارتر "الديموقراطي" هو الذي وقف بجانب الشاه حتى آخر لحظة. والرئيس كيندي "الديموقراطي" هو الآخر مسؤول عن الاعتداء الفاشل ضد الجمهورية الكوبية وهو الذي دشن الحرب ضد الشعب الفيتنامي. أما الرئيس نيكسون "الجمهوري" فهو المسؤول على تدمير وتقتيل شعوب جنوب شرق آسيا وهو مدبر الانقلاب الفاشي ضد حكومة ألييندي الوطنية في التشيلي.

الا أن الجمهوريين يتميزون بتطرف أكثر في شتى المجالات: الميز العنصري تجاه المواطنين الأمريكيين السود، مناهضة الافكار التقدمية بكيفية هستيرية ومساندة الانظمة الأكثر رجعية وديكتاتورية، مواجهة نضالات الشعوب بأقبح الوسائل وأشرسها، ومعاداة الدول الاشتراكية...

وانطلاقا من كل هذا فان وصول ريغان الى البيت الابيض سوف ترافقه بدون شك تغييرات على مستوى

السياسة الخارجية :

(١) على مستوى الشرق الاوسط: الدعم اللامشروط للصهاينة ومساندة أفكارهم التوسعية، واعتبار منظمة التحرير "مجموعة ارهابية" رغم الاعتراف الدولي الذي انتزعته الثورة الفلسطينية حتى على مستوى الامم المتحدة. وكل هذا ينبىء بأن المنطقة ستعرف تصاعد الحملة التي تهدف الى تصفية المقاومة الفلسطينية وكل تواجد تقدمي في المنطقة، والى جانب ذلك تثبيت الانظمة العميلة مثل السعودية والاردن ومصر...

(٢) على الصعيد الافريقي: ان القارة السوداء لم تكن ضمن اهتمامات الامبريالية الأمريكية الاساسية، حيث أنها تقع أكثر تحت تأثير الامبريالية الأوروبية وخاصة فرنسا، وذلك في اطار توزيع مناطق النفوذ بين أقطاب الامبريالية العالمية. الا أن الامبريالية الأمريكية لعبت دورا مساعدا في اطار التآمر ضد شعوب افريقيا، سواء بتوفير الوسائل المادية لتدخلات الامبريالية عن طريق النظام الرجعي المغربي في زاير، أو بالدعم الذي تقدمه لنظام جنوب افريقيا العنصري في اعتداءاته المتكررة على الثورة الانغولية.

وبدون شك أنه مع مجيء ريغان الى واشنطن، ستعرف العلاقات الثنائية مع جنوب افريقيا تطورا ملحوظا، الشيء الذي سيجرب عنه تصاعد في السياسة العدوانية التي ينفجها النظام العنصري ضد شعوب المنطقة.

(٣) على مستوى أمريكا اللاتينية: ان سياسة "الدفاع عن حقوق الانسان" التي زعم الرئيس كارتر تبنيها، لم تسفر على نتائج تذكر. ورغم ذلك فان الاوساط المحافظة استنكرت هذه السياسة خاصة بعد انتصار الثورة الساندينية في نيكاراغوا، حيث يؤخذون على ادارة كارتر أنها لم تعمل على ايجاد بديل "معتدل" لنظام سوموزا قبل انتصار الثورة الساندينية.

وبدون شك أن الادارة الجديدة سوف تعمل بجميع الوسائل على تدعيم الانظمة الديكتاتورية في كل من التشيلي والارجنتين وبوليفيا والاوروغواي والسالفادور... تلك الانظمة التي لم تغير اسطورة "الدفاع عن حقوق الانسان" من واقعها في شيء. كما أن الادارة الجديدة سوف تبذل كل الجهود لتشديد المضايقة على كوبا والانظمة التقدمية في بحر الكرايب، وستحاول ضرب الحصار على النظام التقدمي في نيكاراغوا، شبيه بالحصار المضروب على كوبا منذ حوالي عشرين سنة.

(٤) على مستوى المغرب العربي: لقد حرصت الإدارتين السابقتين (نيكسون - كارتر) على نهج سياسة الموازنة حيال الصراع الدائر في منطقة المغرب العربي حول الصحراء المغربية، وذلك حفاظا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية في هذه المنطقة. ونادرا ما ستخرج ادارة ريغان الجديدة عن هذا الخط. لكن هذا لا يعني عدم مساندتها للنظام المغربي الذي يتبنى نفس المفاهيم ويتوخى نفس الاهداف: الدفاع عن الحضارة الغربية والحفاظ على مصالح الاحتكارات الامبريالية. ان من بين المسؤولين الأمريكيين الجدد أكثر من واحد اشتهر في الماضي القريب بمواقفه المتطرفة والمعادية لمصالح الشعوب الطامحة الى التحرر من قيود الاستغلال والاستعمار.

مع كل هذا، ورغم ما يشكله وصول ريغان الى رئاسة الدولة الامبريالية العظمى من أخطار على مستقبل النضال التحرري في العالم، فان الشعوب المناضلة ستعرف كيف تواجه أعداءها مهما بلغت درجة القمع والارهاب المسلط عليها، مثلما واجهتهم بالامس القريب وانتصرت عليهم في فيتنام وأنغولا ونيكاراغوا وإيران... ■

«المسلسل الديمقراطي» بين المفاهيم المخزنية والمتاهات الأصلحية

من البديهي أن الممارسة السياسية للنظام المغربي ما هي الا تعبير حي عن مصالح قاعدته الاجتماعية: الطبقة الاقطاعية الرأسمالية المتمادية في استغلال جماهير شعبنا وتسخير طاقاته الاقتصادية والبشرية لصالح الرأسمالية العالمية. وخدمة لهذه الاهداف الاستغلالية بالذات، اعتمدت سياسة النظام محورين أساسيين:

- * ابعاد الجماهير الشعبية من مراكز التقرير عن طريق القمع المنهجي كوسيلة أساسية لحفظ وصيانة السلطة في شاكلة حكم مطلق يكاد يكون حكما فرديا مشخصا..
- * المناورة السياسية و"الانفتاح" تجاه الفئات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة وجماعات التقنوقراط والمنتفعين، مقابل تكريس العداء تجاه أوسع الجماهير الشعبية وقواها الثورية.

وجوهر هذه السياسة هو نفسه الذي مارسه المخزن تاريخيا عندما كان يواجه جماهير الشعب بقوة الحديد والنار، من أجل فرض سيطرته عن طريق الغزو العسكري ويسعى في نفس الوقت الى التفاوض مع بعض القبائل والتركيز على رؤسائها وقاداتها بهدف جلبهم اليه ودمجهم في النظام المخزني، والعمل على زرع التفرقة وسط القبائل وتنمية مصالح بعضها على حساب البعض الآخر، وفقا لمبدئه المعروف والقار: "فرق تسد".

واذا كان النظام الراهن قد احتفظ بهذا الجوهر، فانه قد عمل أيضا على اضعاف حلة من "العصرنة" و"الدمقرطة" على سياسته المخزنية العتيقة، وهو ما تجلى خلال السنوات الاخيرة فيما سمي بـ"المسلسل الديمقراطي"، والذي لا تختلف طبيعته في شيء عن طبيعة الخط السياسي الذي نهجه النظام باستمرار في عهد الاستقلال الشكلي، وقوام هذا الخط: ابعاد الجماهير عن مراكز التقرير والتسيير بواسطة القمع، كاستراتيجية، والانفتاح والمساومة مع الفئات الوسطى كتكتيك ومناورة سياسية.. ومما لا شك فيه، أن سياسة "الانفتاح" قد لقيت تجاوبا من جهة لدى البورجوازية المتوسطة القاصرة والعاجزة تاريخيا عن أداء دورها الوطني المناهض للاقطاع والامبريالية، ومن جهة أخرى لدى بعض الفئات البورجوازية الصغيرة ومجموعات التقنوقراط والمنتفعين. وهو ما تجلى في مواقف وممارسة الخط الاصلاحي الدخيل على الحركة الاتحادية، والذي يجسد في نفس الوقت امتدادا ممسوخا لحركة "الاجتماعية الديمقراطية" العالمية.

انه بدون هذا التجاوب، وتلك المساهمة النشيطة للتيار الاصلاحي في "المسلسل الديمقراطي"، والتزكية التي منحها اياه باسم الجماهير ونيابة عنها، لما حقق النظام ما حققه من تشويه للديموقراطية، واستفادة لصالح الحكم المطلق المستتر وراء الشعارات والمزايعم الجوفاء.

ضمن هذا الاطار العام، سنتعرض لـ"لمسلسل الديمقراطي" المذكور، مركزين على فضح نوايا الحكم ومخططاته، وموضحين في نفس الوقت دور التيار الاصلاحي، وما ألحقه من أضرار بقضية الديمقراطية الحق.

المفاهيم المخزنية

— ضرورة تواجد جماعات وهيئات سياسية، شريطة عدم السماح لاحداها بالتقوى أكثر من اللازم وتشجيع التنافس والصراع فيما بينها. وذلك لتشكل هذه الهيئات حزاما واقيا بالنسبة للنظام يخفف من وقع الازمات ويشكل مجالا للتنفيس عنها..

لقد شكلت الدساتير باستمرار تقنيينا لهذه المفاهيم واطارا يكفل للنظام امكانية التحكم في زمام اللعبة السياسية والقدرة على تمطيطها أو توقيفها حسب الظروف المرحلية المعينة. فالدستور الممنوح الذي يوطر التجربة البرلمانية الاخيرة، لا يترك أى مجال للغموض أو اللبس في هذا الصدد. (انظر ملف الاختيار الثورى عن الدستور — العدد ٤٨). وهو يعكس بدقة متناهية أوضاع السلطة في المغرب، حيث تلتقي خيوطها كلها في يد الملك المجسد للحكم المطلق دستوريا.

ان هذه المفاهيم وصيغها القانونية، توضح بجلال ماذا يعنيه النظام بتعريفه للديموقراطية على أنها برنامج للتساكن والتمازج، بل عبر عنه بوضوح أكثر، لمن يعاني من عسر في الفهم، عندما حدد في الاستفتائين الاخيرين، المدة الزمنية المخصصة للصراع السياسي بشهر أو شهر ونصف، مرة كل ست سنوات.

ان الهدف الثابت للنظام، من تجاربه الديموقراطية، هو التنفيس عن أزمته وتثبيت شرعيته من وراء واجهة برلمانية لا تمس احتكاره الفعلي للسلط. ولخدمة هذا الهدف المعلن، حرص ويحرص باستمرار على افراغ الديموقراطية من محتواها الحقيقي وتمييعها، بجعلها مجرد لعبة تنافس سياسي يتصدر دفتها من موقع "الحكم" الابوى الذى تتهافت عليه كل الاطراف للتظلم والتباكي على اعتابه. لكن النظام واع في ذات الوقت لضرورة سجن الحركة الوطنية في قفص هذه الحلقة المفرغة. ومن ثم كان توجهه باستمرار لجر القيادات وتوريطها.

ان مراجعة قصيرة لحلقة الانتخابات المفرغة التي عرفها مغرب الاستقلال الشكلي، بدءا من معارك انتخابات المجالس البلدية والقروية في مطلع الستينات والتجربة البرلمانية الاولى.. وصولا للتجربة الاخيرة، لتبرز الحقيقة الثابتة التالية:

ان النظام المغربي كان دوما ولا يزال صريحا في طرحه لمسألة الديموقراطية في المغرب. فلطالما ردد أن الديموقراطية بالنسبة له لا تعدو أن تكون صيغة للتساكن: تساكين الحاكمين والمحكومين. فما يهمنا هنا ليس الدخول في مجادلات عقيمة حول النوايا الحقيقية للنظام من وراء "تجاربه الديموقراطية" ولكن تبين أهدافه الانية والبعيدة وكيفية توظيفه لهذه التجارب لخدمة هذه الاهداف.

في هذا الاتجاه يمكن القول أن الحرص الدائم للنظام كان ولا يزال هو احداث أكثر ما يمكن من الرواج السياسي. فالطابع الاساسي للخطاب الايديولوجي السياسي للنظام، يبقى هو الازدواجية. فمن جهة نجد المفاهيم المغرقة في التخلف الاقطاعي الرجعي ومن جهة ثانية نجد التهافت الليبرالي اللهجة والشكل.

ويمكن تلخيص المفاهيم السياسية للحكم في جملة مبادئ تشكل منطلقات ممارساته السياسية.

— مبدأ قداسة الشخص والعائلة: وهذا المبدأ اذ يعكس استمرارية العقلية المخزنية، فانه يهدف الى وضع قمة النظام في معزل عن الصراع، أى في موقع الحكم المتعالي فوق الجميع..

— مبدأ حرمة النظام وقيمه وعدم جواز المس بهما أو حتى التفكير في ذلك. فأى تعامل أو لعبة سياسية كانت يجب أن تندرج في هذا الاطار الواضح: اطار احترام الهيكل العام وتجنب المساس به. أو بتعبير آخر، يستمد العمل السياسي مشروعيته من مشروعية النظام القائم والقيم السائدة.

"المعارضة البناءة"... أسئلة كثيرة تطرحها التجربة الانتخابية الأخيرة على المناضلين الديمقراطيين الغيورين . فماذا عن التجربة الأخيرة؟ وماذا عن مواقف وممارسات الخط الاصلاحي فيها؟

التجربة البرلمانية الأخيرة

ليس المقصود هنا الخوض في تفاصيل هذه التجربة، فقد تناولتها الجريدة طيلة السنوات القليلة الماضية. ان المطروح هو ابراز الجوانب الرئيسية في هذه التجربة لاستخلاص دروسها الرئيسية وتحديد المهام الاساسية التي يجب ان يتمحور حولها النضال الديمقراطي ببلادنا.

جاءت التجربة الديمقراطية الأخيرة من صلب "مسلسل التحرير والديموقراطية" كقناة لاستثمار النتائج السياسية التي حققها النظام من خلال تبنيه الخياني الاستعماري للقضية الوطنية. فبعد أن فك عزله الداخلية وأحاط نفسه بصمام الامان المتجسد في "الاجماع الوطني"، انتقل الى مرحلة توطيد هذه المكاسب وتوسيعها.

لقد استخدم النظام كل الوسائل، القديم منها والمستحدث لانجاح مخططه هذا، خاصة بعد أن ربح نصف المعركة بمجرد قبول بعض القيادات الوطنية تزكية الدستور الممنوح الذي رفضته في الماضي، ودخلت الانتخابات بشروط شكلية تعرضت هي نفسها للمناقضة والتراجع.

أما الوسائل التي جندتها النظام لتمير اللعبة بالشكل الذي يريد، فيمكن طرحها باختصار كالآتي:

١ - التلاعب في اللوائح الانتخابية والتحكم في التقسيم الجغرافي بالشكل الذي يحد من القوة الانتخابية للجماهير الكادحة. استخدام تقنية الالوان

الاختيار الثوري - العدد ٥١ - ص 9

تهافت النظام لتنظيم الاستفتاءات الدستورية والانتخابات كلما عصفت به الازمات، لتطويق انعكاساتها حرصا منه على ضمان استمرارية نوع من النشاط السياسي (أو على الاصح الرواج السياسي) في ظل استقراره كنظام، وتثبيت مشروعيته.

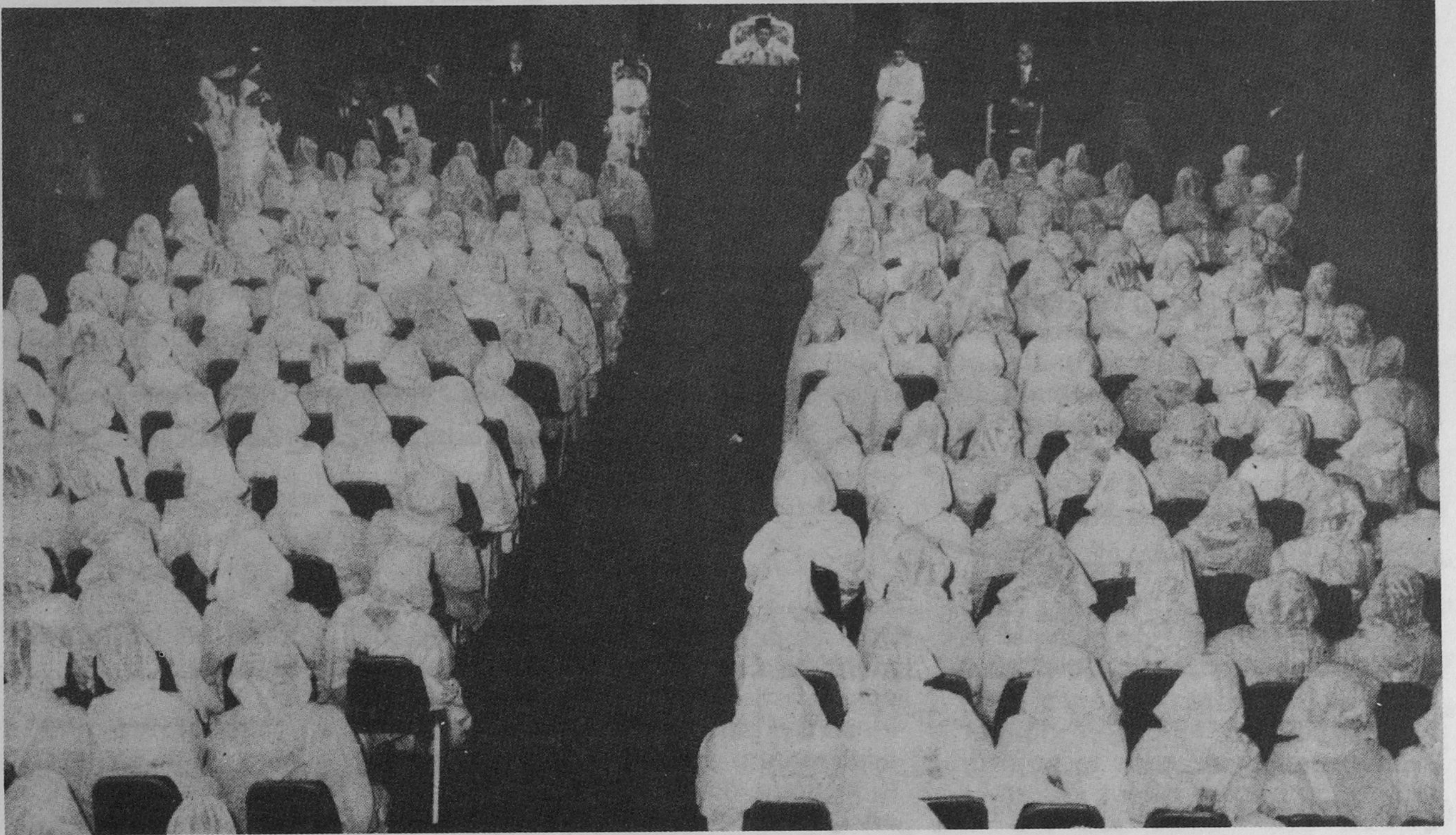
لكن هذه المراجعة، تبرز من ناحية أخرى، تردى موقف الحركة الوطنية - من خلال مواقف قياداتها - بالنسبة للمعارك الانتخابية. فمن موقع التصدى النضالي والمواجهة السياسية في المعارك الاولى، انتقلت الحركة الوطنية الى موقع التزكية والدوران في فراغ المؤسسات الشكلية.

فالتجربة الاولى كانت بالنسبة للقوى التقدمية الديمقراطية مجالا نضاليا تمكنت فيه من تحقيق نجاحات هامة، لا بحساب المقاعد ولكن بالمردود النضالي. يقول الشهيد المهدي بن بركة في هذا الصدد: "الحقيقة أن المعركة الانتخابية انما كانت احدى الواجهات التي نخوض من خلالها النضال في المغرب لتصفية الاوضاع الفاسدة الناتجة عن تحكم الاستعمار الجديد وتحالفه مع الاقطاع المحلي والمصالح الاحتكارية.

وقد نجحنا في اعطاء هذه المعركة صبغتها الحقيقية حتى لا يغتر شعبنا العربي في المغرب ويظن أن مجلس النواب من شأنه أن يتقدم بالبلاد على طريق الحياة الديمقراطية الصحيحة. فقد أدرك الناهبون أن الانتخابات انما كانت حلقة من مخطط الاستعمار الرامي الى تركيز سيطرته من وراء واجهة برلمانية تبقى على الحكم الفعلي محتكرا في يد عملائه ومسخرًا لخدمة مصالح الرأسمالية الاجنبية المستغلة".

ان أهم ما تبرزه هذه المقولة، هو أن سر نجاح القوى الديمقراطية وعلى رأسها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في تلك التجربة، هو تركيزها على فضح وتعرية النظام ومخططه وعلى توعية الجماهير الشعبية بحدود اللعبة وأبعادها.

فما الذي جعل مسلمات الامس وبديهيته تصبح موضع طعن وتشكيك من طرف البعض حاليا؟ ما الذي تغير في جوهر النظام وطبيعته حتى يتسابق هذا البعض على دور



لزرع الغموض والبلبله عن طريق الخلط.

- ٢ - أسلوب الترغيب، بتنظيم الحفلات الباذخة والرشاوى وتوزيع الزيت والدقيق... واغراءات أخرى.
- ٣ - أسلوب التهديد والقمع المباشر الذى وصل الى درجة مكشوفة في عدة مناطق.

٤ - أسلوب التزوير المعهود، بالتلاعب بصناديق الاقتراع ومضايقة بعض لجان الفرز والحيلولة دون قيامها بمهامها بشكل عادى ونزيه.

وبطبيعة الحال فان هذه الاساليب والمناورات في مجملها لا تخرج عن نطاق ممارسات الحكم المعهودة في الانتخابات والاستفتاءات. وكلها أساليب كانت متوقعة ومنتظرة وظاهرة للعيان قبل وخلال وبعد الانتخابات. لكنها كيفما كان الحال، لا تشكل جوهر المشكل. فقبل الحديث عن نزاهة العملية الانتخابية في حد ذاتها أو عدم نزاهتها، هناك مشكل الاطار الدستورى الذى تجرى ضمنه، وارتباط "التجربة الديمقراطية" بالوضع السياسي العام ككل. فالمسألة ليست في عدد المقاعد ولا في

التلاعب الادارى بعملية الاقتراع. ذلك أن "المؤسسات" الناتجة عن هذه الانتخابات محكوم عليها مسبقا بالشلل. فالدستور رغم كل الشكليات، يقنن في العمق وضعية الحكم المطلق، والمؤسسات النيابية لا تعدو أن تكون في نطاقه مجرد قوالب فارغة، دورها تزييني وتمويهي أكثر منه فعلي وعلمي.

ان متابعة لسير البرلمان الحالي، تبرز هذه الحقيقة الناصعة. فها هو ذا البرلمان يدشن دورته السابعة في وضع لا يحسد عليه. فالحكومة - أى الجهاز التنفيذى دستوريا - لم تقرر بعد فيما اذا كان التعديل الدستورى الذى يطيل عمر البرلمان برفعه من أربع الى ست سنوات، ينطبق على البرلمان الحالي أم على المقبل. وريثما تأخذ الحكومة قرارها، يبقى أن البرلمان جسد طوال دوراته الست الماضية أداة حقيقية لتزكية وتمير سياسة النظام في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

فبغض النظر عن تحكم الحكومة في سير البرلمان، مرر هذا الاخير كل المشاريع المتعلقة بالميزانية في اطار التصميم الثلاثي، تصميم التقهقر الاقتصادى والمزيد

السياسية الذين يفهمون التكتيك على أنه لعب بين الحبال المتشابكة والتي سرعان ما يجدون أنفسهم مكبلين بها.

— كأداة لاضفاء طابع القانونية والشرعية على السياسة الاشعبية اللاديموقراطية التي ينهاجها النظام.

هذا هو واقع التجربة البرلمانية التي تعيشها بلادنا، وشتان ما بينها وبين تجربة ١٩٦٣، والمواقف التاريخية التي ناضلت من أجلها القواعد الشعبية لتعبيد الطريق نحو الديموقراطية الحققة. هذه القواعد التي أبرزت روحا نضالية عالية ووعيا صلبا في التجربة الانتخابية الاخيرة نفسها حيث عملت على اعطاء المعركة مضمونها الحقيقي وأجوبتها الموضوعية. فليس من باب الصدفة أن اتجه المناضلون القاعدون للشارع مباشرة، للقيام بحملات ميدانية في القرى والبادى والاحياء الشعبية لتجنيد الجماهير وتعبئتها ضد الجريمة الجديدة التي كانت ترتكب في حق الديموقراطية في واضحة النهار. لقد تحمل المناضلون بصلاية وشجاعة تحديات النظام وزيانته ولم يرضخوا لتهديداته وقمعه. هذا في الوقت الذي كان فيه أقطاب الإصلاح يمارسون هوايتهم المفضلة: المناورات والتكتكة الصالونية.

ان المعركة الانتخابية التي شهدتها بلادنا في السنوات الاخيرة، شكلت مثالا حيا وساطعا عن ضيق أفق أقطاب الإصلاح ومدى تخلفهم عن المهام النضالية التاريخية الملقة على عاتق القوى الديموقراطية التقدمية في مغرب اليوم.

عندما باشر أقطاب الإصلاح سياستهم الانحرافية الجديدة من موقع التسلط على أجهزة الحزب واستغلال فترة الشلل التي عرفها، ركزوا تنظيراتهم وتحركاتهم على مسألة أساسية، ألا وهي ضرورة خلق ديناميكية جديدة في الوضع السياسي بالمغرب، تسمح من جهة بانتعاش الحياة السياسية وتمكن من جهة ثانية من "جمع الشمل". واحياء الحزب من جديد.. لقد بدا هذا الطرح مغريا وجذابا، خصوصا وأنه جاء في وقت سادت فيه الخيبة وانسداد الافاق. لكن القواعد أدركت شيئا فشيئا مضامين وأبعاد الديناميكية التي يبحث عنها أقطاب الإصلاح ويعملون من أجلها. ان السؤال الاول الذي طرحته

من الافكار للجماهير الشعبية الكادحة. وسيظل قانون الاكزية الذي يزيد من تسلط المضاربين والرأسماليين الطفيليين، "انجازا" تاريخيا لهذا البرلمان الممسوخ.

لكن الملاحظة التي تفرض نفسها هي تواجد البرلمان فقط عندما يتعلق الامر بتقنين سياسة النهب والاستغلال وتكريس التبعية للرأسمالية العالمية. أما عندما يتعلق الامر بضرب الحريات الديموقراطية التي ينص عليها الدستور الممنوح نفسه، كحق الاضراب والحريات النقابية فان البرلمان يكتفي بالتزام الصمت والغياب الكلي. فأين كانت الهيئة التشريعية العليا عندما قامت الحكومة بخرقها السافر لاسط الحقوق الديموقراطية وضربها للكونفدرالية ومناضليها؟ أين كانت عندما كان النظام يسخر طاقات البلاد وأبنائها في خدمة مصالح الامبريالية والاحتكارات العالمية بزايير؟.. ويمكن أن نثير العديد من القضايا الهامة التي تهم الشعب المغربي حاضرا ومستقبلا والتي لم تأخذ من الهيئة المذكورة أدنى اهتمام. وتكفي الإشارة الى القضية الوطنية التي شهدت ولا تزال مزايدات عدة، وكانت ولا تزال موضع مساومات جارية على قدم وساق، دون أن يكلف البرلمان نفسه عناء السؤال عن مجريات الامور فبالاحرى التقرير في قضية حاسمة وهامة كقضيتنا الوطنية.

ان طرح هذه الملاحظات والتساؤلات لا يستهدف أكثر من تعرية الطابع الشكلي للبرلمان الحالي لا لزوع الاوهام في النفوس وانتظار ما لا يمكن انتظاره من مؤسسة خلقت أصلا للتمميع والتمويه.

ففي الحقيقة والواقع، أدى البرلمان الحالي ويؤدي بأمانة فائقة الدور المنوط به:

— كواجهة "ديموقراطية لايهام الرأي العام الديموقراطي العالمي بوجود مسلسل ديموقراطي جدى في المغرب.

— كأداة لتضليل وتخدير وعي الجماهير الشعبية الكادحة والدفع بها الى اليأس والتريب في العمل السياسي الديموقراطي ووضع الجميع حكما ومعارضة في سلة واحدة في أسوأ الاحوال.

— كملهاة بين أربعة جدران، لمحترفي الخطابات

وسمعه" لدى الرأي العام الدولي، وبالتالي دعماً للمعركة الدبلوماسية المغربية في القضية الوطنية.

— الانتخابات توفر للبلاد مؤسسات ديمقراطية، مما يشكل دعماً "للجبهة الداخلية في وجه المناورات والاعتداءات الخارجية".

— مدخلا لتطبيق برامج انقاذ وطني وبخاصة في المجال الاقتصادي الذي وصل مشارف الكارثة.

أما في اتجاه القواعد المناضلة، فقد ركز التيار الاصلاحى تنظيراته البهلوانية على أن المعركة الانتخابية ما هي الا بداية وتدشيناً لمسلسل ديمقراطي أوسع سيتنامى وسيطور مع الزمن بحتمية تاريخية لا تسمح للرجعية بالنيل من المكاسب التي سيتم فرضها، أى أنه مسلسل لا رجعة فيه.

وعلى هذا المستوى زرع أقطاب الاصلاح، جوا من الخلط والغموض حول طبيعة المعركة نفسها. هل هي معركة لفضح طبيعة النظام وتناقضه الجوهرى مع الديمقراطية وتوعية الجماهير وتغذيتها بالمفهوم الديمقراطي الثورى القائم على مبدأ سيادة الشعب؟ أم هي معركة لمواجهة خصوم سياسيين كالأحرار وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية والادارات المحلية في ظل الرعاية الابوية للنظام "المحايد الحكّم"؟

ان وضعية الغموض هاته، وفرت للتيار الاصلاحى امكانيات التناور والقفز من شعار لآخر على مستوى الممارسة. لكن الشعار الثابت الذى مارس حوله وجعله محور المعركة هو المطالبة بحياد الجهاز الادارى ونزاهة الانتخابات. وحاول من خلال هذا الطرح المشوه من وضع خط وهمي بين الجهاز الادارى والدولة عامة من جهة، والنظام من جهة ثانية. ولان هذا الخط الوهمي يصعب هضمه من طرف المناضلين، وجد التيار الاصلاحى في القوى السياسية الاخرى "عدوا جاهزا" ليصوب نحوه سهامه ويركز عليه حملاته وهجوماته الدعائية.

ان نتيجة هذه التنظيرات البهلوانية على المستوى العملي المباشر كانت هي صرف أغلب الطاقات — ان لم تكن كلها — في تحريف المعركة عن المضمون النضالي

القواعد — ولا يزال مطروحا — هو كيف يعقل أن توضع خطة سياسية جديدة دون مراجعة نقدية للتجربة الحزبية مع تحديد المسؤوليات الحقيقية فيها؟

لقد كان موقف أقطاب الاصلاح، ولا يزال، هو رفض أى مراجعة نقدية كانت. ذلك أنهم يعرفون أكثر من غيرهم الخلاصات السياسية والتنظيمية والعملية لهذا العمل النضالي الاساسي. ان التجربة الاخيرة أثبت أن هذه العناصر القيادية لا تهدف الى أكثر من "جمع الشمل" بالمعنى الذى يوفر لها أوراق ضغط ومساومة في لعبة الرواج السياسي الذى تنظره لتعطيه اسم الديناميكية. وقد شكلت المعركة الانتخابية، كما تقدم ذكره، مجالا لتعرية الطرح الاصلاحى وكشف قصوره وتخلفه.

فلنرى أولا، كيف تناول الاصلاح مسألة الديمقراطية؟

الخط الاصلاحى والمسألة الديمقراطية

لقد سجن الخط الاصلاحى نفسه منذ البداية في دائرة مفرغة، أساسها أن القضية الوطنية محور اجماع وطني فوق كل الاعتبارات ومنزه عن كل الحسابات المصلحية الطبقية. ولم يتردد لتثبيت هذا الطرح، في تحريف الاحداث التاريخية الحية، صانعا أسطورة وهمية حول التحالف الوطنى المقدس مع الملك الراحل. وعندما لوح النظام بعزمه على تنظيم انتخابات جديدة، تسارع الخط الاصلاحى للركوب على موجة ما أسماه "مسلسل التحرير والديموقراطية" منطلقا من أن:

— الانتخابات وسيلة لتحسين "صورة المغرب

قدرتها الشرائية ومستواها المعيشي والصحي والسكني ..
- تحكم النظام في كافة السلطات وفي كل مراكز
التقرير والتسيير بتجاوز واضح وبتحد حتى للمؤسسات التي
صنعها هو نفسه ..

- استمرار القمع والارهاب وتطور أساليبهما، حيث
تتعرض أبسط الحريات الديمقراطية الدنيا لخروقات يومية
سافرة .

- القضية الوطنية مرهونة بيد الرجعية المحلية
والامبريالية، في الوقت الذي تعيش فيه المنطقة استنزافا
بشريا وماديا فظيعا .

- تصريف الطاقات الوطنية استراتيجية واقتصادية
وبشرية في خدمة مصالح الرأسمالية العالمية والتآمر على
الشعوب وضرب نضالاتها، كما هو واضح في السياسة الخيانية
للنظام ازاء القضية الفلسطينية .

هذه هي الوقائع الناطقة التي يعمل التيار
الاصلاحي عبثا على القفز عليها، وهي نفسها التي جعلت
الاتحاديين الحقيقيين يعملون على توقيف حالة التردى
التي تعيشها الحركة، ولبلورة خط سياسي بديل، يتماشى
والتراث النضالي للحزب ورصيده وتضحيات شهدائه
ومناضليه .

خلاصات

ان الخلاصة الاولى التي يفرضها تحليل وتقييم
التجربة الانتخابية في المغرب هي ان أى معركة نضالية
كانت اذا لم تنطلق من وضوح تام في المواقف ازاء النظام
السياسي والاقتصادى الاجتماعى، واذا لم يتبلور هذا
الوضوح على مستوى الشعارات والمهام النضالية اليومية،
فان هذه المعركة ليست خاسرة فحسب، بل قد تؤدى الى

الحقيقي الموجه ضد النظام، الى معركة "دونكيشوتية"
ضد "أعداء الديمقراطية" المجهولين الذين لا يعرفهم
الا اقطاب الاصلاح . ان أكبر وهم حاول هؤلاء زرعته في
أذهان المناضلين والجماهير عامة، هو نزاهة الحكم
وبرائه من كل الخروقات والممارسات اللاديموقراطية .
فغداة الانتخابات البرلمانية لم يلجأ زعماء الاصلاح الى
استخلاص العبر والدروس من تجربتهم المرة، بل سارعوا
لتبرئة ذمة "الجهات العليا" . أفلم يتحسّر أقطاب الاصلاح
على "عدم تطبيق التوجيهات والاوامر السامية" من طرف
الادارات المحلية والشيخوخ والمقدمين .. وكأن هؤلاء
تحركهم العفاريث، لا التوجيهات السامية نفسها؟

لقد وضع التيار الاصلاحي نفسه توجيهها وممارسة،
في خط مناقض لطموحات القواعد المناضلة ومفاهيمها .
ففي الوقت الذي كانت فيه هذه القواعد تخوض معركة
الديموقراطية بمفاهيمها الواضحة وتضحياتها الواعية،
سلك "محتكرو الفهم أسلوب الاستجداء والتظلم على
النظام، للتدخل لدى "جهازه الادارى المعاق" وانقاذ
ما يمكن انقاذه .

وبعد ان أفرغت جعبة التيار الاصلاحي من
الزاد الكافي لتبرير ما لا يمكن تبريره، حاول ايها
المناضلين بأنه بصدد تدشين مرحلة تصعيد النضال
وتطويره . لكن هذا التغيير لم يتعد المستوى الكلامي
أو الخطابى، حيث اكتفى بالطعن الشكلي في المسلسل
الديموقراطي ونعته أحيانا بمسلسل قمعي في نفس الوقت
الذى باشر فيه على مستوى البرلمان سياسة المعارضة
البنائة ..

ان هذه المحاولة الديماغوجية، ماتت في مهدها .
فالوقائع أكبر بكثير من أن تغطيها المناورات اللفظية :

- في ظل "مسلسل التحرير والديموقراطية" هناك
مايقرب من ثلاثين مناضلا استشهدوا على يد زبانية النظام
في زنازين التعذيب أو في الشارع، كما كان الامر بالنسبة
للشهيد عمر بنجلون .

- أزمة اقتصادية اجتماعية لا تكف عن التدهور،
تؤدى الجماهير الشعبية الكادحة ثمنها اليومي على حساب

نتائج عكسية تماما توقف المسيرة النضالية الحقبة ان لم ترجعها خطوات الى الوراء. ان المنطق النضالي السليم يفترض وضوحا في الخط السياسي لخدمة الاهداف الاستراتيجية لنضال شعبنا وليس العكس: توظيف الاستراتيجية لخدمة المناورات التكتيكية المقطوعة الجذور مع ارضية الواقع الحي.

ان المعركة الديمقراطية مسلسل نضالي طويل وشاق، ولا يمكن، كما يحاول اقطاب الاصلاح، اختزالها الى معركة انتخابية ظرفية. والمعركة الديمقراطية لا تشكل اختيارا تكتيكيا تفرضه ضرورات الرواج السياسي، بل محورا أساسيا لنضال الجماهير الشعبية وقواها الحية في هذه المرحلة. ان التعامل مع القضايا النضالية الاساسية بمنطق الحسابات الظرفية لا يفيد الا الحكم الرجعي القائم المتسلط على مقاليد السلطة ببلادنا. لقد تمكن الحكم فعلا باستغلاله الذكي لتخلف القيادات الاصلاحية، من تثبيت دعائم سلطته وأخذ نفس آخر بفضل البيعة الجديدة التي حققها.

لقد أدركت القواعد الشعبية بفضل معاناتها وتضحياتها اليومية وبفضل تجربتها المرة مع النظام القائم، عجز الخط الاصلاحى وفشله في تقديم نضال الجماهير الشعبية الكادحة. وهي اليوم تعرف وتعي أكثر من أى وقت مضى أن الجواب النضالي الوحيد على الوضع المتردى السائد، هو اخراج الرصيد النضالي من واقع التوريط، وذلك بوضع حد نهائي لسياسة المساومة مع النظام، واحياء الارتباط الجدلي بتراث الحزب وخطه. ذلك هو الطريق لتصعيد النضالات الجماهيرية وتأطيرها الواعي والفعال، لعزل الطبقة الاقطاعية الرأسمالية. لكن التيار الاصلاحى مصر على التمدادى في ذيليته ازاء النظام. ان قرار الانسحاب من التجربة الانتخابية الممسوخة، قرار يتحتم تطبيقه، ليس احتراما للمبادئ فحسب، ولكنه المدخل الرئيسى لاي انطلاقة نضالية جديدة.

ان ما هو مثير حقا للاستغراب، هو أن يلجأ اقطاب الاصلاح الذين يكبلون أيديهم يوميا بأغلال الذيلية للنظام، الى محاولة وضع الاتحاديين الحقيقيين في قفص الاتهام، شاهرين في وجههم سيف التهديد والوعيد، في حين أن مسؤولية الانحراف الواضح تقع

على من عمل على توريط الحزب وراثته في تجربة برلمانية مشوهة. ان التسلط على المواقع القيادية والتحصن فيها، خاصية تاريخية معروفة لدى اقطاب الاصلاح. ان القيادة كانت دائما وستظل مسالة مسؤولية والوفاء بهذه المسؤولية. لكن جواب التيار الاصلاحى وقادته، كان باستمرار - ولا يزال على حاله - هو التهرب من المسؤولية التاريخية وتمييع التنظيم وتجميد أجهزته. وهذا موقف ليس بغريب على من يتعامل مع التنظيم ومع المناضلين بنفس المنطق المخزني: منطق البيعة والطاعة العمياء... فبعد أزيد من ربع قرن على الاستقلال الشكلي، لا تعاني الجماهير من العمى الجشع للبورجوازية الكومبرادورية، بل هي أكثر من ذلك ضحية قيادات بورجوازية صغيرة متخلفة واقعا وآفاقا عن المهام التاريخية التي تفرضها متطلبات نضال شعبنا. ان التخلف التاريخي لهذه القيادات يؤثر بالسلب على مسيرة النضال ضد النظام القائم، لكنه بأى حال من الاحوال، لن يوقفه. لقد أبرزت زعامات الاصلاح قصورها وعجزها عن تحقيق أدنى الطموحات الاصلاحية. فتخلفها التاريخي وذيليتها يوقعانها باستمرار في أحط مواقع الاستسلام، ويجعلانها تبحث عن أى حل ممكن ولو كان بالتحالف مع الشيطان. فخاصيتها الاساسية هو الخوف والتريب من أى تنظيم محكم، وتفضل عليه الاطار الجماهيرى المائع الذى يوفر لها كل امكانيات التناور دون محاسب أو رقيب. لكن "تكتكاتها" تنتهي دوما بالفشل الذريع الذى لا تنفع معه لا الاخراجات المسرحية البالغة الدقة، ولا هالات الاشخاص وأساطير جهادهم... لقد عانت الحركة الاتحادية كثيرا من التشخيص والذاتيات والزعامات. وهي لذلك مصممة اليوم على أن لا تقع في نفس الفخ: فالمهم ليست هي الهالات والضجيج الاعلامي ولكن المواقف الواضحة الملموسة من الوضع المتردى الراهن. وأساس هذه المواقف وجوهرها: وضع حد للمهزلة "الديموقراطية"، وشق طريق النضال الديموقراطى الصحيح في اتجاه فرض السيادة الشعبية.

ان تحقيق هذا التغيير سيأخذ أبعاده النضالية الحقيقية اذا ما اقترن بعمل دؤوب جدى وملمس في اتجاه خلق الجبهة الوطنية الديموقراطية العريضة كنقيض لـ "لاجماع الوطنى" حول العرش والجري وراء الحلول الفوقية المفلوومة. ■

احياء لذكرى الشهيد عمر بنجلون

بحلول يوم ١٨ ديسمبر ١٩٨٠، تكون قد مرت خمس سنوات على اغتيال الشهيد عمر بنجلون، على يد عصابة اجرامية يحركها النظام الرجعي القائم. لقد أثارت هذه الجريمة الشنعاء سخط واستنكار كل القوى الديمقراطية التقدمية داخل وخارج المغرب. فالشاهد عمر بنجلون جسد باستمرار الروح النضالية الحيوية التواقة الى اخراج مغربنا من عهد الظلمات: عهد القهر والتبعية والاستغلال. جسد الشهيد عمر هذه الروح فكرا وممارسة.. بمجهوداته النظرية لنشر المعرفة الاشتراكية ولتمكين المناضلين من الادوات النظرية الضرورية لتحليل الواقع بشكل علمي ملموس.. وبممارسته النضالية اليومية التي كانت بحق مثال الممارسة الثورية: الاحتكاك بالقواعد ومناقشتها وتعبئتها بالاقناع والتوعية. كان عمر حريصا باستمرار على الاستماع للرأى الاخر واحترام الرأى الاخر.. رغم كل الخلافات التي تصل درجة كبيرة من الحدة أحيانا. ان الصفة الاساسية التي لازمت عمر طوال حياته النضالية، كانت ولا شك سعيه الدائم للحوار والحرص على استمرار الحوار. فبقدر ما كان حريصا على التمايز عن النظام والتشدد ازاءه.. بقدر ما كان حريصا على محاورة القواعد الرافضة لسياسة الانحراف داخل الحزب، ومحاورة الاتجاهات التقدمية خارج الحزب.. كان فكرا وممارسة، نقيضا للزعامات التقليدية والزعامات المحدثنة المتعالية في أبراجها..

لقد استهدف النظام، من خلال اغتيال عمر، اطفاء هذه الشعلة الدافقة الحية.. وقد حاول أخيها طي الصفحة نهائيا بمحاكمته الصورية لاكباش الضحية: المنفذين المباشرين للجريمة تحت اشرافه ورعايته. لكن هذه المناورة لم تكن لتنتطلي على أحد.. سيظل ملف عمر مفتوحا ما دام ملف الديمقراطية والتحرر والتقدم مفتوحا.. سيظل عمر رصيда نضاليا وطنيا مشعا على طريق التغيير الجذري للهيكل القائمة وبناء المجتمع الجديد.

ان احياء ذكرى اغتيال الشهيد عمر تعني أول ما تعنيه، الالتزام والوفاء بالالتزام النضالي بالقضايا التي ضحى من أجلها عمر وكل الشهداء بدمهم وحياتهم.

وفاء لنضال عمر ولروحه الطيبة، ننشر مساهمة فكرية للشهيد صاغها من صلب ممارسته النضالية الحافلة، حول وحدة القوى التقدمية الوطنية ضد الامبريالية والرجعية.

اذا كانت الرجعية تسند بنيات الاستعمار الجديد لاستغلال الشعوب، رغم الطاقة الثورية للجماهير الشعبية، فلان القوى التقدمية الوطنية لم تتوصل بعد الى تعبئة هذه الطاقة. وهذا لا يمكن تفسيره فقط، بسبب عدم وحدة هذه القوى، ذلك أن مشكل هذه الوحدة ينبغي تفسيره وتحليله.

ان المخططات النظرية الكلاسيكية مثل الثورة الديمقراطية الثورية والوطنية تخلق من الجدال أكثر مما تساعد على حل المشاكل الملموسة لحركة الوحدة ضد الامبريالية والرجعية. والامر يتعلق بالمشاكل التي تطرح حيث يمارس الحكم السياسي من طرف الاهالي المستفيدين من البنات الاجتماعية والاقتصادية للاستعمار الجديد. وهي تختلف كليا حسب ظروف الوصول الى الاستعمار الشكلي، وطبيعة روابط التبعية التجارية، الاقتصادية والثقافية، التقنية وحتى اللسانية في مواجهة قوة أو مجموعة من القوات.

انها تتوصل بهذه الطريقة لفرض تغييرات ثانية استراتيجية وتكتيكية على الحركات التقدمية. وحين تبقى هذه الحركات في مواقفها وتواصل حركتها الملموسة ضد الجهاز الرجعي دون أن تنحرف عن خطها، حين تفعل ذلك، فان هذا يدل أنها تقبل سلفا أخطار القمع الأكثر اتساعا ودموية.

والذين لا يقبلون هذه الاخطار ينعثون مثل هذا الموقف بـ "المغامرة" وان هذه الواقعية التي تهدف على الدوام الى تغيير التكتيك والاستراتيجية، تبعا للمبادرات المتغيرة دوما للرجعية ومستشاريها أو أربابها الامبرياليين. هذه الواقعية تظهر بالضرورة:

انها تختلف كليا، حسب طبيعة المصالح المتنافسة، ذلك أن الخط الفاصل بين القوى الوطنية والتقدمية والرجعية ليس سهلا وهنا يكمن السبب الحقيقي للنقاش المتعلق بوحدة القوى الوطنية التقدمية. ان الحل سهل في المجرد، ولكن المشكل الذي يتطلب الحل يظل حبيس نقاشات ومجادلات هامشية.

نجد هذا في كل مكان حيث تتوصل الرجعية للاحتفاظ بالمبادرة بفضل تكييفها الدائم لاشكال التدخل والتشويه. وسلوكها الدائب هو الذي يعتمد، وبصفة شاملة، الى تبني المواضيع أو ربما برامج القوات الوطنية التقدمية لتشويهها وافراغها من محتواها.

— اما بسياسة انتظارية تمثل حتما
قسما من القوى الشعبية .

— اما بمشاركة مقنعة مع القوى
الرجعية التي تصل الى نفس النتيجة .
وفي كل الاحوال ، فان حالة
مماثلة ، انما تظهر المجادلات الهامشية
ومعها تشابك التشويه والقمع . فالرجعية
تقسم القوات التقدمية الوطنية
لتضربها الواحدة تلو الاخرى .

لكن هذا ليس سوى وصف مسلسل
مشترك بين كل الشعوب حيث وقع
اجهاض المسلسل الثورى للتحرر ،
وحيث استطاعت الرجعية استرجاع
المبادرة والمحافظة عليها . ان هذا
ليس الا تأكيدا لضرورة وحدة القوى
التقدمية الوطنية ضد الامبريالية
والرجعية .

والحل الملموس لمشكل الوحدة
لا يمكن أن يتحقق الا في اطار العمل
المشترك ومن أجل العمل المشترك
لجميع القوى التقدمية الوطنية ، لكن
ما هي القوة الاجتماعية التي سيعتمد
عليها هذا العمل والقوى الاجتماعية
التي سيعمل ضدها ؟ وما هو حقل
هذا العمل وما هي أهدافه الرئيسية ؟
ان الاجابة على هذين السؤالين
تسمح قبل كل شيء برسم الخطوط
الفاصلة وبمعرفة الحلفاء من الخصوم
بعيدا عن كل المخططات المجردة
والمقررة سلفا . ان الاجابة عن هذين
السؤالين انطلاقا من التجربة والواقع
المعاش والاختفاء المقترفة والاختفاقات
الحاصلة ، هو ما نعنيه بشكليات
وشروط الوحدة التي تتغير من بلد الى
آخر .

والاجابة ليست دائما واضحة ،
هذا في الوقت الذي يشكل فيه
مطلب الديمقراطية الهدف الاول
والمطلوب . والسبب يرجع لكون
محتوى المطالبة الديمقراطية يبقى
مجالا للخلط .

ضرورتان ملموستان

● الصلة بين محتوى المطالبة
الديموقراطية والممارسة اليومية
للجماهير .

● ممارسة الديمقراطية داخل
القوى التقدمية .

ان الامبريالية والمجتمع الغربي
يتوصلان عن طريق المحافظة على
بنيات الاستعمار الجديد وروابط
التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية
والتقنية واللغوية نفسها ، الى أن
تنقل الينا أزمته الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية والخلقية ،
تضاف الى البلبلة .

ان الرجعية لا تحدد بنمط من
التفكير والسلوك والعمل . انها تعرف
أولا وقبل كل شيء بالمصالح الطبقية
وبالارتباط المقترن لهذه المصالح مع
بقاء هذه البنيات الاستعمارية للمجتمع
المدعو حاليا بـ "المتخلف" انها مكونة
من المستفيدين من التدهور
الاقتصادي ، الاجتماعي والثقافي
للجماهير الشعبية .

بعض هؤلاء ، المدعويين حاليا
بالبورجوازية الوطنية ، يطالب
بالديموقراطية حين يفصلون عن
مسؤوليات جهاز التسيير ، والامر
يتعلق بديموقراطية شكلية لا تستهدف
التحرر وتحويل بنيات التبعية .

ان التجربة تثبت ، أن هذا
القسم من المستفيدين من التبعية
يوجهون كافة جهودهم السياسية
للحصول على قاعدة انتخابية والتقدم
كممثل عن وطنية تظل مجردة . ان
هذا القسم لا يريد ولا يستطيع
السير في خطة عمل فعلية للتحرر
مع القوى الشعبية .

الا أن ثقلها السياسي ووضعيتهما
تؤثر ، على الاقل في المواقف
التكتيكية للقوى التقدمية في كل آن ،
ذلك أن الكل يسعى لتقوية جبهة
المطالبة الديمقراطية .

وينجم عن هذا ، أن محتوى
هذه المطالبة يبقى ملتبسا . و "النظام
الديموقراطي" يقدم كمرحلة سابقة
عن التحرر والبناء .

في حين أن ضرورة التخلف
تتضمن مطالب ملموسة عاجلة وأولية
للجماهير الشعبية المنهوبة . هذه
المطالب التي تصل الى الحاجة
الغذائية ، بصرف النظر عن الشغل

والتعليم الخ ...

كل شكل للديموقراطية لا
يستجيب علميا وبسرعة للحاجات
الاولية الاكثر استعجالا ، سيكون مخاتلة
وقناعا لاستمرار نظام الاستغلال ، وتبعا
لذلك نهجا لتقوية الرجعية
والامبريالية .

فالاستجابة للحاجات الاكثر
أولية للجماهير الشعبية يفترض أن
جزءا كبيرا من الدخل الوطني (والجد
متناقض) يتم اقتطاعه من مداخيل
وثروات المستفيدين من النظام . وهذا
يعني ، منذ البداية ، تغييرا جذريا في
توزيع الثروات ، وتبعا لذلك ، بداية
مسلسل شامل للتحويلات الاقتصادية
والاجتماعية .

ان هذا يفيد أن المطالبة
الديموقراطية للقوى الوطنية التقدمية ،
هي بالحتم ، نضال للتحرر الاقتصادي
والاجتماعي ، نضال من أجل الاشتراكية .
هذا النضال لا يمكن أن يتقدم
الا بالعمل الفعلي للعمال والفلاحين
والصناع والمثقفين الثوريين ، والعمل
من أجل المطالب العاجلة للجماهير
الشعبية . ان توسيع هذه الاعمال
اليومية في كل ميدان على حدة ،
والتنسيق بينهما يعطيها بعدها السياسي
والثوري على الصعيد الوطني .

وبهذه الكيفية فقط يمكن للوحدة
أن تصبح ضرورة فعلية دائمة وتفرض
نفسها على القوى التقدمية . والذين
يرفضون اتباع ديناميكية العمل
المشترك أو يحاولون عرقلته يتحولون
الى خدم للرجعية ، وعناصر ، تسعى
لشل حركة التحرر في الداخل .
وحيث تبرز ديناميكية العمل
الوحدوى من القاعدة وتوجد ، تفقد
المجادلات والنقاشات حول الوحدة ،
على مستوى القمة ، جدتها وأهميتها .
ان الشروط قد وجدت لكي تنتزع
القوى التقدمية المبادرة .

وهكذا فان التوضيح الايديولوجي
والكفاح من أجل التحرر والمطالبة
الديموقراطية تفرض من تلقاء نفسها .
غير أن هذا المسلسل ليس
ممكنا الا اذا اعتادت القوى التقدمية
على ممارسة الديمقراطية داخل

صفوفها. والامر يتعلق هنا ببديهية كثيرا ما تتجاهل وتتجاوز.

والواقع أنه اذا كانت الانظمة الرجعية تتمكن من الحفاظ على المبادرة، فذلك يرجع فحسب الى القمع الوحشي والتكليف المستمر لاساليب الخداع والتجزيى.

هذه الاساليب لا تنجح الا اذا توفرت الرجعية على وسائل التدخل ضمن القوى الشعبية نفسها. هذه الوسائل هي في الغالب الاجهزة البيروقراطية التي تتمكن من شل حركة التحرر من الداخل. مثل هذه الاجهزة تستطيع القيام بهذه الوظيفة لفترة طويلة تحت حماية الحاكمين خلف ستار الشعارات المتراوحة تارة بين "الثورية" وتارة "الواقعية".

وهذه الوضعية ليست قاصرة على المغرب، فهذه الاجهزة تنشأ في خضم غبطة وبلبلية الاستقلال الصورى وتستمر بفضل انعدام تقاليد وتجارب ديموقراطية داخل الحركة الوطنية من أجل الاستقلال وداخل النقابات.

ان مثل هذا التفكير يظهر،

للهولة الاولى، مناقضا لمبدأ وحدة القوى التقدمية الوطنية، ولكن الامر يتعلق بالوحدة ضد الامبريالية والرجعية، أى الوحدة من أجل تقدم وتطور العمل الفعلي للتحرر. انها وحدة لا يمكن أن تكون غاية قبل أن تكون وسيلة، الشيء الذى يتضمن الضرورتين الفعليتين والمرتبطينتين: - الارتباط اليومي بين المطالبة الديموقراطية وممارسة الجماهير الشعبية من أجل مطالبها الأكثر استعجالا.

خلاصة

هذه هي خلاصة تجربتنا بعد عشرين سنة من مؤتمر باندونغ وعلى استقلال بلادنا. لقد استخلصنا كل النتائج وذلك بتوجيه نداء للوحدة بالعمل الوحدوى الفعلي انطلاقا من القاعدة. ودققنا أن الوحدة الصورية للقيادات المحصورة في البلاغات المشتركة لا يمكن الا أن تساهم في البلبلية التي عانت منها حركتنا الشيء الكثير.

ان الكفاح الشعبى للتحرر مع كل التضحيات التي صاحبته، في بلادنا الغنية، والتي تعيش فيها الجماهير الشعبية في حالة اذقاع، قد تحمل النتائج المأساوية لكافة أشكال البلبلية المتعلقة بالوحدة المستعملة كشعار مجرد، ومن بين هذه النتائج الأكثر فداحة شلل الطبقة العاملة بجهاز نقابي استخدم كل شيء لجعلها على هامش الكفاح التحررى.

ان وحدة القوى التقدمية الوطنية تفقد دلالتها الفعلية دون تصور شامل للتحرر. دون تصور ثورى أصيل. مثل هذا التصور يفترض العمل المنسق والموحد لمجموع الجماهير الشعبية لمنع الامبريالية والرجعية من استخدام ضحايا التبعية والتخلف، بعضهم ضد البعض الآخر.

تلك هي الوحدة الحق للقوى التقدمية الوطنية ضد الامبريالية والرجعية. وهذا هو تصور الوحدة والتضامن لكل فئات الشعب المستغل. التصور الذى يسجل في أفق الوحدة والتضامن المنظم للشعوب المستغلة في القارات الثلاثة. ■

نقطة

لم يدخر النظام المغربي جهدا لاثهار طلائه الديموقراطي متى استطاع الى حد ما أن يتلاعب بـ "اجماعه الوطنى".

الا أن العمق أقوى من أن يغطيه الشكل، والحقيقة أعند من أن تطمس أو تمحى. وهكذا، كشفت نضالات الطبقة العاملة، بقيادة منظماتها الفتية الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، حقيقة النظام وزيف ديموقراطيته. وان كانت هذه الحقيقة لا تفاجئنا ولا تفاجئ كل من له أدنى حس طبقي، فان الجديد في الامر هو

الاسلوب الذى يسلكه زبانية النظام من كل العمال والموظفين خاصة النقابيين منهم. وهو الارهاب الفكرى بعد فشل أسلوب القمع المنهجي، وذلك بتهديد المناضل النقابي. بأن له ملفا جاهزا لدى البوليس، وان أراد أن يستمر في عمله عليه دفع "جزية" مبلغا من المال والا تم القبض عليه في الحين.

ان المقصود من كل هذا هو جعل العامل أو الموظف تحت رحمة البوليس. وأقل ما يقال عن هذا الاسلوب هو أنه تعبير صارخ عن فشل النظام في كبح الارادة الصلبة للجماهير الشعبية والنقابيين على الخصوص، في الدفاع عن حقها المشروع في العيش والكرامة.

ان النتيجة الواجب استخلاصها هي أن الطبقة العاملة قادرة فعلا على فك الحصار المضروب حولها، سواء من أعدائها الطبقيين أو من سار مسارهم، وقد بدأت تشق طريقها بوعي وثبات غير مبالية بشعارات مزيفة طالما نادى بها النظام وطبل لها، مثل "الاجماع الوطنى" و"السلم الاجتماعى" و"المغرب الجديد"، لانها تعرف جيدا أن مغربها الجديد لا بد أن تصنعه هي وحلفاؤها الحقيقيون بالنضال الميرير والتضحيات الجسام. وأن مغربها الجديد لن يكون أبدا هذا المغرب الذى تشرد فيه وتقمع وتدفغ "الجزية" تحت شعار الديموقراطية البرلمانية في ظل نظام مخزنى!

مملكة شرق الأردن :

دائما في خدمة الامبريالية

ان اتفاقية سايكس - بيكو السرية الاستعمارية قد استهدفت أولا وقبل كل شيء تقسيم المنطقة العربية الى دويلات خاضعة للاستعمارين الفرنسي والبريطاني. وقد وجد الاستعمار في كبار الاقطاعيين وزعماء العشائر المحليين خير حليف لتمرير مشاريعه من جهة وقمع الانتفاضات الجماهيرية من جهة أخرى. وضمن هذا السياق تم انشاء المملكة الهاشمية شرق نهر الاردن بواسطة بريطانيا لتكون معبرا وتمهيدا لانشاء الكيان الصهيوني في فلسطين. وهكذا ساعدت القوات الاردنية الوليدة في قمع ثورة الشعب الفلسطيني سنة ١٩٣٦، بتسليم رجالات الثورة الى سلطات الاحتلال البريطاني. كما قام الجيش الاردني بقيادة كلوب باشا سنة ١٩٤٨، بتسليم أجزاء كبيرة من الاراضي الفلسطينية الى الوصايات الصهيونية. وكانت النتيجة بعد مسرحية الحرب اقتسام اراضي فلسطين بين الاسرة الهاشمية والكيان الصهيوني.

وقد استمر دور الاردن دائما في انسجام مع ما أوكل اليه من قبل الامبريالية - وسوف يكون من باب التكرار سرد تفاصيل الادوار المخزية التي قامت بها المملكة الهاشمية سواء في ضرب الحركة الوطنية الاردنية والتي نمت في فترة الخمسينات أو التآمر على القضايا العربية عموما: في لبنان سنة ١٩٥٨، أو على الوحدة السورية المصرية سنة ١٩٦١، أو المجازر التي خاضتها تقتيلا ضد المقاومة الفلسطينية في أيلول الاسود، أو الدور الفعال بجانب شاه ايران في قمع الثورة في سلطنة عمان بمنطقة ظفار.

لقد استطاع النظام الهاشمي أن ينجح في تنفيذ دوره التآمر محليا وعربيا بالاعتماد على تحالف طبقي داخلي يتشكل من الاقطاع العشائري الديني والسياسي والبورجوازية التجارية وبيروقراطية الدولة، بالإضافة الى ضبط الجهاز القمعي - الجيش والبوليس - الذي يؤمن له الاستقرار والاستمرار داخليا. وعلى المستوى العربي التنسيق النشيط مع الرجعية العربية عموما وقوى الاستعمار والامبريالية. واستطاع نتيجة هذا التحالف مع الرجعية العربية وخصوصا دول الخليج من ايجاد متنفس للبطالة بتشغيل اليد العاملة الاردنية في هذه الاقطار.

ان النظام الهاشمي لم يفته الاستفادة من المتغيرات في أوضاع المنطقة عموما والعمل بنصيحة الاقطاع المغربي الداعية الى احتواء القوات السياسية المعارضة بدل تسليط القمع عليها، وهي الغلطة التي أدت بالشاه الى فقدانه عرش الامبراطورية الايرانية ووفق هذا المنظور أخذ النظام الاردني يرتب للعمل السياسي في الداخل باشتراك عناصر ذات ماضي وطني في الوزارات والسماح لبعض الصحف ذات الواجهة الوطنية بالصدور، وعلى النطاق العربي التقرب من بعض الانظمة الوطنية ومحاولة ايجاد صيغة ما للتعامل مع المقاومة الفلسطينية، كل هذا وفق استراتيجية محددة وهي النفوذ الى داخل هذه القوى وتصفيتها من الداخل، بل أن النظام الاردني ذهب الى موقف الرفض لاتفاقية كامب دافيد مما أكسبه العديد من الاوراق سواء داخل المجموعة العربية الرافضة كلاما لهذه الاتفاقية والتي

أغدقت الاموال الطائلة على النظام أو بالنسبة للقوى الامبريالية والتي سرها الموقف الرافض هذا لتحضير الاردن كبديل أكثر نجاحا في المبادرات والمشاريع المقبلة لانها القضية الفلسطينية وحل مشكلة الشرق الاوسط.

وعلى ضوء هذا التحضير المستقبلي للتآمر على القضية الفلسطينية استحدث النظام الاردني وزارة أطلق عليها اسم وزارة الاراضي المحتلة، وكذلك لجنة وزارية سباعية أطلق عليها اسم اللجنة الوزارية لشؤون المناطق المحتلة، كل هذا رافقه تصريحات من بعض الجهات الاوروبية الداعية الى ضرورة حل المشكل الفلسطيني اما عبر الاردن أو عبر أطراف أردنية - فلسطينية مشتركة، وهي في كل هذا تحاول جاهدة استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع بداية الحرب بين العراق وايران - والتي مهما كانت نتائجها فان محصلتها النهائية سوف تكون انتكاسة لشعوب المنطقة - فقد برز النظام الاردني بشكل محموم لاذكاء نار الحرب وزيادة لهيبها وارسل أربعين ألف جندي الى الحدود العراقية الاردنية، والنظام في كل هذا لا ينطلق من باب "استرجاع الشط العربي" ولكن من أجل "تسوية" جديدة للقضية الفلسطينية يكون النظام الهاشمي هو الرابع فيها. ففي أعقاب نشوب الحرب بين العراق وايران صرح الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الامريكية جون ترانتر بأن هذه الحرب يجب أن تكون حافزا لحل أزمة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية وأن اتصالات بهذا الشأن ستجرى مع الاردن.

فهل ستذهب بالفعل نتائج مؤتمر القمة العربي في الاردن وتآمر النظام الهاشمي نحو التطبيق العملي للخطط الامبريالية ؟ ■

اطلاق سراح المناضل أحمد بن بلة

بمناسبة فاتح نوفمبر الذي يخلد ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية، أعلن الرئيس الجزائري قرار العفو على رئيس الجمهورية السابق السيد أحمد بن بلة، وليس في وسعنا إلا أن نهني الثورة الجزائرية التي تلتقي مرة ثانية بأبطال صنعوا جزءاً من تاريخ الشعب الجزائري.

فاذا كان أحمد بن بلة أحد القادة الأساسيين في الثورة الجزائرية فإنه يعد أيضاً من أبرز القادة على مستوى المغرب العربي والوطن العربي والعالم الثالث. فقد كان مع المرحوم جمال عبد الناصر يشكلان المحور الأساسي للقضية العربية. كما لعبا

الملف رقم 95

من المعروف أن النظام المغربي لم يعد يخفي علاقاته الودية مع العدو الصهيوني، بل يحاول عبثاً اقناع العرب أنه يوظفها لصالح القضية الفلسطينية.

ومعروف أيضاً لدى الخاص والعام النشاطات التي تقوم بها الشبكات الصهيونية في المغرب لصالح إسرائيل، وقد تبجح النظام المغربي في السنوات الأخيرة أنه فتح أبواب العودة أمام اليهود المغاربة الذين سبق أن هاجروا إلى إسرائيل للعودة إلى ديارهم. ولا أحد يجادل في أحقية اليهود المغاربة في أن يعيشوا في بلادهم متمتعين بالحقوق وعليهم من الواجبات ما لباقي المواطنين المغاربة من هذه الحقوق والواجبات.

ولكن الشيء الملحوظ في السنوات الأخيرة ومنذ أن ابتدأت هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل، هو نشاط الشبكات الصهيونية في المغرب عبر كل من إسبانيا وسبتة ومليلية وفرنسا، لتهريب رؤوس الأموال والقيام

معا دوراً أساسياً مع مجموعة من قادة افريقيا ودول العالم الثالث لابرار الطموحات المشروعة لشعوب هذا العالم من أجل التحرر والاعتناق. ومن أجل هذه الأهداف قضى بن بلة في غياهب السجون ثلث عمره سواء في عهد الاستعمار أو في عهد الاستقلال.

وان التقاء الثورة الجزائرية من جديد مع جزء من تاريخها لمن شأنه أن يشكل منعطفاً أمام الحركة الوطنية والتقدمية في كافة المغرب العربي، بالارتكاز على التاريخ النضالي المشترك، من أجل الانطلاق نحو المستقبل وتجسيد آمال وطموحات جيل ما بعد الاستقلال وإثبات هويته بتحقيق مطامح شعبنا في الوحدة والتحرر وقطع الطريق أمام المخططات الامبريالية وعملائها المحليين.

بنشاطات تجسسية في المنطقة، لصالح المخابرات الإسرائيلية. والفضائح في هذا المجال عديدة، كتهريب العناصر الصهيونية التي كانت تحتل مراكز مهمة في الدولة، وضمن الشركات الكبرى، بروؤس أموال وثروات ضخمة تجاه إسرائيل.

والشيء الجديد في هذا المجال أن إحدى هذه الشبكات قد ضبطت في الأشهر الأخيرة، وصدرت أوامر باعتقال عناصرها، سواء الموجودين في المغرب أو الهاربين إلى الخارج، ولكن سرعان ما تم طمس هذا الملف بطريقة أثارت استغراب كافة الملاحظين، حيث استطاعت الأجهزة الصهيونية الوصول إلى الدرجات العليا من سلم السلطة وشراء ضمائر بعض المسؤولين. فقد قامت هذه الشبكة باتصال أولي بزوجة الوزير الأول الحالي وقدمت لها هدية ثمينة، وهي عبارة عن حزام ذهبي. فكانت هذه العملية بمثابة جسر عبرت به الشبكة نحو الوزير الأول الذي طالب بدوره بمبلغ ١٥٠ ألف درهم، مقابل الغاء قرار الاعتقال الصادر في حق عناصر الشبكة الصهيونية. وذلك باعتبار أن الوزير الأول يشغل في نفس

الوقت منصب وزير العدل، ولكن بما أنه لا يمارس عملياً مهام وزارة العدل، فقد أحال القضية - طبقاً - بعد أن تسلم المبلغ المطلوب نقداً - على الأمين العام لوزارة العدل، الذي لم يتردد هو الآخر كالعادة، بطلب نصيبه من الصفقة، وكان من الطبيعي أن يطالب بقدر أقل من الذي تسلمه الوزير الأول، فاكتمى بمبلغ ١٠٠ ألف درهم.

فمقابل هذه المبالغ "الزهيدة" ثم ابتكار قوانين ومسطرات جديدة لم تعرف حتى الآن لدى كافة التشريعات، بحيث قام الأمين العام لوزارة العدل باخراج سيناريو أمام المحكمة الابتدائية بمكناس يهدف إلى طلب إطلاق سراح أناس غير معتقلين أصلاً. ومن أجل انجاح هذا السيناريو اضطر الكاتب العام أن يوقف بواسطة الهاتف جلسة المحكمة لفترة معينة ريثما يتم انجاز فصل من فصول هذا السيناريو.

وقد توجبت هذه المهزلة بفصل أخير، إذ بعد صدور قرار المحكمة كما أراد المخرج، امتطت العناصر المطلوبة من الشرطة، سيارة رسمية تابعة للدولة قادتهم نحو السجن المركزي بمكناس، حيث تم تسجيلهم ضمن لائحة المعتقلين، وفي نفس اللحظة سجلوا ضمن لائحة المفرج عنهم مؤقتاً. وهكذا، ثم اقفال ملف التحقيق رقم: ٩٥.

الاختيار الثوري

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE

78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الاختيار السنوي

30 ف. ف. أو ما يعادله

الحساب البريدي

C.C.P. 115150 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE

N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:

J'IMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:

MAURICE BLANC

ترددت في الفترة الاخيرة اشاعة - لا نستطيع تأكيدها أو نفيها - تقول أن بعض "الزعماء الوطنيين" قد تلقوا من الملك رسالة مشاورة، يفصح فيها عن عزمه على اجراء استفتاء بالصحراء قصد الوصول الى حل سياسي للقضية. وفي ذات الوقت تتأكد أصداء اللقاءات المتعددة التي تمت وتتم بين ممثلي النظامين المغربي والجزائري في عدة مناطق من أوروبا والجزيرة العربية... وفي كلتا الحالتين - وكما أسلفنا في أعداد سابقة - فلقد بات واضحاً الآن، أن كل تحركات النظام المغربي السياسية، تسير في اتجاه البحث عن مساومة جديدة تكون على حساب قضيتنا الوطنية وعلى حساب مصالح الحركة الوطنية والجماهير الشعبية عامة. وهذا هو سر التصعيد الذي يلاحظ في لهجة بعض الجهات الوطنية تجاه النظام، وكذا "مسلسل المغازلة" الجديد بين النظامين المغربي والجزائري.

أن الواجب النضالي أمام هذا الوضع، يستدعي منا ملاحظتين أساسيتين: أولاً: نحن لسنا اطلاقاً ضد تصعيد اللهجة ضد النظام... إلا أن هذا التصعيد، يبقى من باب الديماغوجية ليس إلا، اذا لم يكن مصحوباً بالاجراءات العملية المطابقة له، وخاصة ضرورة فك الاجماع الوطني المزعوم، والانسحاب من التجربة "الديموقراطية" المشوهة، وبالتالي العودة الى الخط النضالي الوطني المستقل، وبناء الوحدة الوطنية الحقيقية حوله، بمساهمة كل القوى الحية بالبلاد... ودون هذه الاجراءات العملية الملموسة يبقى "تصعيد اللهجة" مجرد مهاترات جوفاء... ثانياً: وازالة لكل غموض أو ابهام، نوؤكد أننا لسنا دعاة حرب، ونذكر أننا في الوقت الذي كان فيه الجميع يدق طبولها، كنا من جهتنا نناشد القوى الوطنية والتقدمية في المغرب العربي بضرورة الحوار بهدف "ايجاد بديل تقديمي" يوحد كل طاقاتها ضد العدو المشترك: الامبريالية وحليفاتها الرجعية المحلية.

إلا أن الحوار الذي ندعو اليه ليس في أي حال من الاحوال، العودة الى ما سمي بـ "مغرب الدول"، أي التحالف الفوقي بين الانظمة، الذي أدانته في السابق كل القوى الحية بمنطقتنا، والذي من شأنه أن يشكل في الوقت الراهن ضربة موجّهة ضد القوى التقدمية في البلدين.

الحوار الذي ندعو اليه باستمرار، هو الذي يرمي الى ارجاع الصورة على حقيقتها، ووضع التناقضات الحقيقية في مكانها الطبيعي، وازاحة كل الحواجز المزروعة في طريق الشعبين والهادفة الى اذكاء الشوفينية والاحتراق الداخلي فيما بينها. وهذا يعني اجمالاً، وكما أسلفنا غير مرة:

- التخلي عن الاطروحة الانفصالية والتسليم بحق الشعب المغربي في سيادته الوطنية ووحدة جماهيره من الشمال الى الجنوب، وذلك في اطار التمييز الواضح بين مصالح هذا الشعب، ومصالح النظام المسلط عليه.
- بلورة الخط النضالي المستقل للحركة التقدمية المغربية وانهاء "الاجماع الوطني" المزعوم.

- النضال المشترك للقوى التقدمية في مجموع المغرب العربي ضد الامبريالية والرجعية، مزودة بالنظرة الشمولية التي جعلت من شعار المغرب العربي تاريخياً، وتجعل منه حالياً، شعاراً استراتيجياً دائماً، هو وحده الكفيل بتجاوز العراقيل و"القنابل الموقوتة" التي زرعتها الاستعمار في طريق تحرير الشعوب وتقدمها.